برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ١١ - ٢٠٠٢/٢/١٤

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2002/8/4
8 January 2002
ORIGINAL: ENGLISH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - إندونيسيا ١٠٠٦٩

تقديم المساعدة للنازحين/ فقراء الحضر

عدد المستفيدين:	**٢,١ مليون مستفيد (منهم ٥٥ في المائة من النساء)**
النازحون/العائدون:	٣٠٠ ٠٠٠
عملية سوق الرعاية الاجتماعية:	١ ٥٠٠ ٠٠٠
الأطفال والأمهات:	٣٠٠ ٠٠٠
مدة المشروع:	١٨ شهراً (من يوليو/تموز ٢٠٠٢)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع تكاليف المشروع:	١٧٢ ٥٤٦ ٦٥ دولاراً
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	١٧٢ ٥٤٦ ٦٠ دولاراً
مجموع تكاليف الأغذية:	١٨٠ ٠٥٦ ٣٧ دولاراً

بلغ سعر الصرف ٥٠٠ ٩ روبية للدولار في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم آسيا (ODB): Mr J. Powell

كبير موظفي الاتصال (ODB): Mr K. Sato رقم الهاتف: 066513-2383

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تعرضت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إندونيسيا لتدهور خطير في أقل من سنتين بدءا بحالة الجفاف التي أعقبت ظاهرة النينو في عام ١٩٩٧. وأدى ما أعقب ذلك من أزمات واضطرابات مدنية إلى نزوح ما يربو على ١,٣ مليون فرد، فضلا عما سببه ذلك من موت ومعاناة على نطاق واسع.

وأثر بطء الانتعاش الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وتكاليف المواد الغذائية وغير الغذائية تأثيرا شديدا على الأمن الغذائي، لاسيما بين الفقراء في المناطق الحضرية. وبلغ متوسط الأجور بالقيمة الحقيقية للعمال غير المهرة في المناطق الحضرية، قياسا على القوة الشرائية، أقل من نصف المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وتشير أعمال المسح التي أجريت في الآونة الأخيرة في أشد الأحياء فقرا في أربع مدن تقع في جاوة إلى أن الفقراء ينفقون أكثر من ٧٥ في المائة من دخلهم على الغذاء، ومع ذلك يتراوح ما يستهلكونه بين ٧٠ في المائة و ٧٥ في المائة من الحد الأدنى للاحتياجات اليومية. ويعانى نصف عدد الأطفال تحت سن الخامسة من قصور النمو كما يعانى ٣٠ في المائة من نقص الوزن. ويؤثر نقص المغذيات الدقيقة في الحوامل وفى أكثر من نصف الأطفال في هذه المناطق. فضلا عن ذلك فإن معظم برامج شبكات الأمان الاجتماعية التي استهلتها حكومة إندونيسيا في عام ١٩٩٨ لا تشمل المستوطنين المقيمين بصورة غير قانونية في أشد المناطق الحضرية فقرا.

تعتبر المساعدات المقدمة حاليا من **البرنامج** مكملة للجهود الحكومية وتلعب دورا حيويا في تحسين سبل الحصول على الأغذية وسد الفجوات الغذائية العاجلة للفقراء في المناطق الحضرية والنازحين، كما تسهم في تحسين الأمن الغذائي واستقراره. وستكون العملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش عملية حيوية في استمرار تقديم المساعدات الغذائية لنحو ٢,١ مليون نسمة. وسوف يستمر العمل في أنشطة مثل عملية السوق الخاصة وبرنامج التغذية ومساعدة النازحين والجهود الحالية لاستقطاب الدعم والحوار الخاص بسياسات الأمن الغذائي. كما ستبذل جهود إضافية لتدعيم قدرة الحكومة على الاستعداد ووضع الخطط لمواجهة الطوارئ.

وسوف يتعاون **البرنامج** مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (منظمة اليونيسيف) في توسيع نطاق برنامج التغذية ليشمل ٤٠ ناحية. وبالنظر إلى ضعف إمكانات الحكومة وما تواجهه من قيود تشغيلية فسوف تتولى المنظمات غير الحكومية المسؤولية عن تحديد المستفيدين والرقابة الكاملة على موارد المشروع وتوزيعها وإعداد التقارير بشأنها. وسيستمر **البرنامج** في دعم المنظمات غير الحكومية من خلال تنفيذ المشروع ورصده.

وقد جاءت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش نتيجة لمشاورات مستفيضة بين الحكومة والجهات المانحة ومنظمة اليونيسيف **والبرنامج**. وأشارت الجهات المانحة للمعونة الغذائية إلى أنها ستواصل مساندة برامج **البرنامج**. وتؤكد الحكومة التزامها بتقاسم تكاليف المشروع وجوانب الدعم الأخرى، وتسلم بأهمية المساعدة المقدمة من **البرنامج** لبرنامج الإنعاش.

مشروع القـــرار

أجاز **المجلس** عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – إندونيسيا ١٠٠٦٩ – تقديم المساعدة للنـــــازحين/ فقـــراء الحضر (WFP/EB.1/2002/8/4).

السياق والمسوغات

سياق الأزمة

١- تعرضت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إندونيسيا لتدهور خطير في أقل من سنتين بدءا بحالة الجفاف التي أعقبت ظاهرة النينو في عام ١٩٩٧. وأدى العنف السياسي الذي عم منطقة آشيه والصراع الاثنى الحاد في كاليمانتان وسولاويزى ومالوكو إلى اقتلاع مئات الآلاف من البشر من مواطنهم. ولا يزال ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ ممن غادروا تيمور الشرقية بعد الاقتراع على استقلال الإقليم في عام ١٩٩٩ يعيشون في تيمور الغربية. وقد أدت هذه الأزمات إلى الكثير من المعاناة وأعمال الشغب للاستيلاء على الغذاء وإلى العديد من القتلى.

٢- وتأثر الأمن الغذائي، لاسيما في صفوف فقراء المناطق الحضرية، سلبا بسبب بطء الانتعاش الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وتكاليف المواد الغذائية وغير الغذائية. ولا تشمل برامج شبكات الأمن الاجتماعية، التي استهلتها حكومة إندونيسيا في عام ١٩٩٨ لتلبية احتياجات الفقراء، المستوطنين المقيمين بصورة غير قانونية في أشد المناطق الحضرية فقرا. وقد عجلت الحكومة بخطى تحقيق اللامركزية وتقاسم الإيرادات بغرض السماح للمقاطعات بأن تتخذ بنفسها القرارات المتعلقة بالتنمية واستخدام الموارد فيها. وتمنح القوانين الجديدة المزيد من الاستقلال الذاتي لبعض المقاطعات المعرضة للاضطرابات، ولكن من غير المرجح أن تستطيع هذه المقاطعات تحمل مسؤولياتها كاملة في غضون السنتين القادمتين.

٣- إن المساعدة المقدمة من **البرنامج** في إطار عملية الطوارئ الجارية رقم ٦٠٠٦ وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش رقم ٦١٩٥ تكملان جهود الحكومة وتلعبان دورا حيويا في تحسين الحصول على الأغذية. ويساعد **البرنامج**، بتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة، على تجنب استمرار تصاعد الأزمة الإنسانية والسياسية، ويسهم في تحسين الأمن الغذائي واستقراره. وبالنظر إلى استمرار الصعوبات الاقتصادية لفترة طويلة وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية، من المقترح تنفيذ عملية جديدة للإغاثة الممتدة والانتعاش من أجل مساعدة الأفراد المحرومين من الأمن الغذائي غير المشمولين بشبكات الأمان الأخرى، وتدعيم قدرة الحكومة على الاستعداد لحالات الطوارئ ومواجهتها.

تحليل الوضع

٤- ما برح العنف السياسي والديني والاجتماعي والأثنى يسبب وفاة ونزوح أكثر من ١,٣ مليون نسمة. وتكمن جذور هذه النزاعات في سوء تخطيط عمليات توطين الملايين ممن عرفوا "بالمهجرين" في السبعينات والثمانينات، ومن غير المرجح أن تجد مشكلتهم حلا في المستقبل القريب. أما في مناطق التوتر السياسي، مثل مالوكو وآشيه وسولاويزى وكاليمانتان وايريان جايا، فمن شأن الأحداث البسيطة أن تفجر أعمال العنف. وليس من اليسير دائما التنبؤ بموقع نشوب الصراعات السياسية، فقد تصبح مناطق أخرى في الأرخبيل نقاط أزمات وتسبب نزوح عدد كبير من السكان.

٥- ومن الشائع حدوث الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والزلازل، مما يزيد من تفاقم نزوح الأفراد والحرمان من الأمن الغذائي. أما حالة الجفاف التي أعقبت ظاهرة النينو والتي ألحقت ضررا جسيما بأكثر من ٢٠ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ (تقديرات **البرنامج**) فقد تتكرر كل ثلاث إلى خمس سنوات. وتوجد دلائل على

حدوث حالة جفاف في عام ٢٠٠٢ تؤدى إلى إرباك إمدادات الأغذية وسبل كسب العيش في المناطق الأقل خصوبة في شرق إندونيسيا. وسيؤثر انخفاض الناتج الزراعي في المناطق الحضرية، حيث سترتفع أسعار الأغذية الأساسية.

٦- وبينما أظهر اقتصاد إندونيسيا بعض العلامات المؤقتة للانتعاش، إلا أن معدل النمو لا يزال غير منتظم. وقد تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي حيث بلغ ٠٠٠ ٧ روبية في أغسطس/آب ٢٠٠٠ وارتفع إلى ٠٠٠ ١٢ روبية في مايو/أيار ٢٠٠١ ثم عاد إلى ٥٠٠ ٩ روبية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وبحسب سعر الصرف الجاري يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بنحو ٥٨٠ دولارا، أي أن دخل قرابة نصف السكان يقل عن ٣٥٠ دولارا للفرد. ويعتبر معدل النمو سلبيا أيضا في المقاطعات التي تشهد الصراعات. ومع قلة الاستثمارات الإنتاجية وعدم توافر الثقة لدى المستثمرين تتفاوت التوقعات متوسطة الأجل. فقد كان الأمل معقودا على أن يؤدى الانتعاش الاقتصادي إلى استعادة مستوى الدخل، بحلول عام ٢٠٠٥، إلى ما كان عليه قبل الأزمة، ولكن هذه التوقعات رحلت إلى عام ٢٠٠٨.

٧- إن معدل دين الحكومة والقطاع الخاص، الذي قدر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ بما يعادل ١٤٠ مليار دولار، يزيد على ١٤٠ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي. ويقدر حجم احتياجات خدمات الدين الحكومي في عام ٢٠٠١ بما يعادل ١٣٢ تريليون روبية، أي ١٣,٧ مليار دولار، وهو ما يعادل ٦٢ في المائة من الميزانية التشغيلية السنوية الجارية. ومن المتوقع أن تصل مدفوعات الدين الخارجي وحده إلى ١٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ و ٩,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وما لم يحدث خفض كبير في خدمة الدين ومدفوعات أصول الديون سيرتفع العجز في الميزانية الحكومية في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٣,٧ في المائة من الناتج المحلى الإجمالي لعام ٢٠٠١. وأدت الضغوط الخاصة باحتواء العجز إلى تأخر صرف المبالغ المعتمدة في الميزانية للتنمية وإلى خفض التكاليف على نحو أثر في مبادرات الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

٨- وارتفع معدل الفقر خلال الأزمة الأخيرة من ١٢ في المائة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ١٨ في المائة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتشير أحدث التقديرات الحكومية إلى أن عدد الأفراد المصنفين في فئة الفقراء، أو غير القادرين على الحصول على الحد الأدنى من الغذاء، بلغ ٢٥,١ مليون نسمة في المناطق الريفية و ١٢,٤ مليون نسمة في المناطق الحضرية، أي نحو ١٧,٨ في المائة من مجموع عدد السكان البالغ قدره ٢١٠ ملايين نسمة. وتبين تقديرات البنك الدولي أنه بالإضافة إلى المصنفين فقراء فإن نحو ثلث عدد الإندونيسيين معرضون لمخاطر الانزلاق إلى الفقر خلال فترة من سنة إلى ثلاث سنوات. وهكذا يكون السكان المعرضون للحرمان من الأمن الغذائي أكبر كثيرا من المصنفين كفقراء في أي وقت من الأوقات. وإذا أضيف إلى هذا العدد من يعانون من الفقر المزمن أو المرحلي تكون النتيجة أن قرابة ٤٠ في المائة من السكان ينتمون إلى الفئات المعرضة للعجز بشكل دوري. وقد صنفت منظمة الأغذية والزراعة إندونيسيا باعتبارها من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

٩- ويقيم ثلثا فقراء إندونيسيا حاليا في المناطق الريفية، ولكن في ضوء التوسع الحضري السريع من المتوقع، بحلول عام ٢٠١٠، أن يعيش أكثر من نصف سكان البلاد في المدن، حيث بلغت الأزمة الاقتصادية أشدها وحيث ارتفع معدل البطالة ارتفاعا حادا. ويعتمد الكثير من فقراء الحضر على العمل الأجير في مجالات الصناعات التحويلية والبناء التي لا تزال تعانى من الكساد. ويبلغ متوسط الأجور بالقيمة الحقيقة التي يحصل عليها العمال غير المهرة في المناطق الحضرية، قياسا على قوتها الشرائية، ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة فقط من المستوى قبل الأزمة. وتشير أعمال المسح التي أجراها مؤخرا المكتب المركزي للإحصاء **والبرنامج** في أكثر المناطق فقرا في أربع مدن تقع في جاوة إلى أن الفقراء ينفقون ما يربو على ٧٥ في المائة من دخلهم على الغذاء، ولكن استهلاكهم منه يعادل ٧٠- ٧٥ في المائة فقط

من الحد الأدنى للسعرات الحرارية اللازمة يوميا وقدره ٢ ١٠٠ سعر حراري. ويفتقر غذاء فقراء الحضر، الذي يعتمد أساسا على الأرز، إلى مصادر الطاقة، فضلا عن عدم توازنه الشديد وافتقاره إلى المغذيات الدقيقة الأساسية.

١٠- ويعيش معظم فقراء المناطق الحضرية منذ عدة عقود في مناطق عشوائية غير قانونية في أشد المناطق فقرا. وتعتبر أحوالهم المعيشية شديدة التدني، حيث يفتقر معظم المساكن للتهوية وضوء الشمس والمراحيض فضلا عن ضيق مساحتها. وأدت البطالة إلى تزايد التوتر الاجتماعي وانتشار البغاء. وتتراوح نسبة النساء اللائى يتولين إعالة أسرهن بين ٥ و ٧ في المائة في أشد المناطق فقرا. وهؤلاء النساء يفتقرن إلى الروابط الأسرية القوية والى العون من الأقارب في المناطق الريفية، كما يكافحن لأداء دورهن المزدوج في كسب الدخل ورعاية الأسرة. ومعظم هذه الأسر محرومة بشدة من الأمن الغذائي.

١١- ولا تزال الأزمة الاقتصادية تؤثر تأثيرا سلبيا في الأوضاع التغذوية والصحية. وأشد الناس تعرضا لهذه السلبيات النساء والأطفال الذين يحتاجون إلى توعية صحية خاصة. ويشكل الافتقار إلى الأغذية ذات العناصر التغذوية الكافية وضعف التوعية التغذوية، لاسيما بين الأمهات، أهم عاملين يسهمان في سوء التغذية. وطبقا لمنظمة اليونيسيف يعانى ٥٠ في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة من التقزم، بينما يعانى ٣٠ في المائة من قصور الوزن، ويبلغ هذا المتوسط في آسيا ١٣ في المائة (مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٠). ويؤثر نقص المغذيات الدقيقة، مثل الحديد وفيتامين ألف، في أكثر من ٥٠ في المائة من الأطفال الصغار كما أنه سمة شائعة بين الحوامل. ويبلغ معدل وفيات الأطفال عند الولادة ٧١ في الألف كما يبلغ المعدل ٣٩٩ في المائة ألف بين النساء. وهاتان النسبتان مرتفعتان دون ريب. وقد أعدت مؤسسة هيلين كيللر الدولية تقريرا في عام ٢٠٠٠ أفاد بأن التأثير السالب للأزمة على التغذية يزداد حدة في المناطق الحضرية.

١٢- وتشير التوقعات الحكومية إلى أن الإنتاج الوطني من الأرز في عام ٢٠٠١ سيبلغ ٥١ مليون طن من الأرز غير المقشور بينما يبلغ حجم الاحتياجات ٥٣ مليون طن. وسوف يتعين سد هذا النقص إما بالواردات التجارية أو بالمعونة الغذائية. وتوفر الحبوب نحو ثلثي الإمداد اليومي بالسعرات، ويعتبر الأرز هو الغذاء الأساسي، تليه الذرة الشامي.

سياسات وبرامج الإنعاش الحكومية

١٣- تنفذ حكومة إندونيسيا الإصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي من أجل استعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد ودعم عملية الإنعاش.

١٤- وفى عام ١٩٩٩ أصدرت الحكومة القانون ١٩٩٩/٢٢ في محاولة لتحقيق اللامركزية في المسؤوليات بإسنادها إلى سلطات المقاطعات والبلديات وتعزيز "الديمقراطية ومشاركة المجتمع والتوزيع المتكافئ وبسط العدالة ومراعاة إمكانات الأقاليم وتنوعها". وارتبط بهذا التحول في السلطة بعض المشكلات مثل عدم تحويل موارد كافية وبطء عملية اتخاذ القرارات. ومن غير المرجح أن تستطيع الإدارات المحلية تولى مسؤولياتها كاملة في السنتين القادمتين.

١٥- واستهل العديد من برامج شبكات الأمان الاجتماعية في عام ١٩٩٨ من أجل تقديم الدعم المباشر لدخل الفقراء في معظم أنحاء القطر، بما في ذلك دعم أسعار الأرز في إطار عملية السوق الخاصة، والمنح الدراسية، والرعاية الصحية المجانية لمن هم تحت خط الفقر البالغ قدره ١٠ دولارات للفرد في الشهر. وخصصت الحكومة ٣٠٠ مليون دولار لعملية السوق الخاصة في عام ٢٠٠١، وتعتزم إنفاق ٤٠٠ مليون دولار أخرى لهذا الغرض في عام ٢٠٠٢. وتشمل هذه العملية في الوقت الراهن ٧ ملايين أسرة حيث تقدم لكل منها ٢٠ كغم من الأرز شهريا بنصف أسعار السوق. وتهدف الخطة إلى تغطية ما يربو على ٩,٧ مليون أسرة في عام ٢٠٠٢. غير أن هذه العملية غير موجهة بشكل جيد،

إذ أنها تستبعد سكان المناطق العشوائية غير القانونية في أشد المناطق الحضرية فقرا غير المسجلين لدى الإدارات المحلية. ومن المتوقع لبرامج شبكات الأمان الاجتماعية، مثل عملية السوق الخاصة، أن تستوعب المستفيدين من **البرنامج** خلال السنتين أو الثلاث سنوات القادمة بمجرد استقرار الاقتصاد وإيجاد آلية تشمل سكان المناطق العشوائية غير القانونية. وتتولى الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية المسؤولية عن تخزين ونقل وتوزيع الأرز في إطار عملية السوق الخاصة.

١٦- وفي عام ٢٠٠١ خصصت الحكومة ٧٠ مليون دولار للدعم الغذائي والنقدي لنحو ١,٣ مليون نسمة من النازحين واللاجئين. وتشمل المساعدات تقديم ٤٠٠ غرام من الأرز و ١ ٥٠٠ روبية كتكلفة "وجبة إضافية" نقدا للفرد يوميا. وتعتزم الحكومة أن تزيد في عام ٢٠٠٢ هذا العنصر النقدي للمساعدة ليصل إلى ٢ ٥٠٠ روبية. غير أن القيود المؤسسية والإدارية تعنى عدم حصول كل النازحين على حصصهم بسبب عدم توافر الأموال دائما لهذا الغرض. ولذلك هب **البرنامج** لمساعدة نحو ٣٠٠ ٠٠٠ نازح لم تشملهم المساعدات الحكومية.

١٧- كانت سياسة الحكومة في مجال الأمن الغذائي تقوم حتى عهد قريب على تشجيع الإنتاج المحلى من الأرز بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي. وتم تثبيت الأسعار وتدخلت الحكومة في السوق، ولكنها تخلت عن هذه السياسة في عام ١٩٩٩. وتعتمد الحكومة حاليا على آليات السوق في تحديد أسعار الأغذية المحلية. غير أنه تم فرض ضريبة بنسبة ٣٠ في المائة على الواردات لحماية أسعار المنتج المحلى في مواجهة الواردات الأرخص سعرا.

المسوغات

١٨- بعد مضى ٣٣ عاما من المشاركة لجأ **البرنامج**، في عام ١٩٩٦، إلى إقفال برنامجه العادي في إندونيسيا. ولكن في مايو/أيار ١٩٩٨ أعاد **البرنامج** فتح مكتبه، بناء على طلب الحكومة، بغرض محدد هو مواجهة الوضع الخطير للأمن الغذائي الذي تسببت فيه حالة الجفاف الناجمة عن ظاهرة النينو، حيث قدم مساعدات غذائية في إطار عملية الطوارئ ٦٠٠٦. وعندما تحسن الإمداد بالأغذية في المناطق الريفية ووضعت الحكومة برامج الدعم، تحولت مساعدات **البرنامج** إلى فقراء الحضر الذين تأثروا بالأزمة الاقتصادية ووقعوا ضحايا للصراع المدني. وسوف تستكمل عملية الطوارئ في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١. كما سينتهي تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٩٥ في يونيو/حزيران ٢٠٠٢. وتبلغ قيمة مساعدات **البرنامج** في إطار هاتين العمليتين ٢١٨,٣ مليون دولار. وسوف يستمر في المرحلة الجديدة تنفيذ أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٢٩٥، مثل عملية سوق الرعاية الاجتماعية – **البرنامج** وبرنامج التغذية ومساعدة النازحين واللاجئين وجهود استقطاب الدعم والحوار الخاص بسياسات الأمن الغذائي. وسوف تتولى الحكومة المسؤولية عن عملية سوق الرعاية الاجتماعية في سامارانغ وباندونغ في عام ٢٠٠٢. كما ستبذل جهود إضافية لتدعيم قدرة الحكومة على الاستعداد لمواجهة الطوارئ والاستجابة لها وتوفير الأصول الإنتاجية المجتمعية.

١٩- إن بطء الانتعاش الاقتصادي واستبعاد برامج شبكات الأمان الحكومية للذين يعانون من الفقر المدقع من المستوطنين الذين يقيمون بصفة غير قانونية في الأحياء الحضرية الفقيرة وكثرة عدد النازحين، هي المسوغات التي تبرر وجود **البرنامج** في إندونيسيا. وسوف تسد العملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش الفجوات الغذائية الحرجة لفقراء الحضر والنازحين، ومن ثم تسهم في استقرار الأمن الغذائي وتحسينه. وسوف يسمح تركيز موارد **البرنامج** على المناطق الحضرية بتحسين توجيهها نحو المستهدفين وكفاءة إدارتها. ومن المتوقع أن تفيد عملية سوق الرعاية الاجتماعية كنموذج لبرامج شبكات الأمان الغذائية جيدة الاستهداف. وبعد أن برهن **البرنامج** عمليا على أن إشراك

المجتمع المدني والمجموعات المستفيدة والمنظمات غير الحكومية يؤدى إلى تحسين توجيه المعونات، سيدعو **البرنامج** إلى إدراج هذه العناصر في برنامج الحكومة الكبير لعملية السوق الخاصة. وسوف يتصدى برنامج التغذية، الذي ينفذ بالتعاون الوثيق مع منظمة اليونيسيف، لمشكلات سوء التغذية بين الأطفال والنساء وسيكمل عملية سوق الرعاية الاجتماعية على المستوى الأسرى. وتشمل عملية سوق الرعاية الاجتماعية وبرنامج التغذية نفس المجموعات المستهدفة وسيكملان بعضهما البعض بتلبية الاحتياجات الغذائية لأسر بأكملها.

٢٠- وستساعد المشورة والدعم التقني اللذان يقدمهما **البرنامج** للحكومة على تحسين قدرتها على الاستعداد للطوارئ ومواجهتها. كما سيسهم ذلك في وضع سياسات الأمن الغذائي. وهذه الجهود ستساعد في نهاية المطاف على تحسين استخدام موارد الحكومة وتعزيز الأمن الغذائي للفقراء وزيادة استقراره. وتبلغ المدة المقررة للمساعدة المقدمة من **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه ١٨ شهرا تبدأ في يوليو/تموز ٢٠٠٢. وترتهن المساعدات الأخرى باستعراض منتصف المدة.

استراتيجية الإنعاش

احتياجات المستفيدين

٢١- تعانى نسبة كبيرة من النازحين البالغ عددهم ١,٣ مليون نسمة على مستوى القطر من نقص الغذاء وعدم توافر المأوى والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة. وعندما يعود النازحون إلى مواطنهم الأصلية يتعرضون للمشاق والحرمان من الأمن لأنهم قد يجدون مساكنهم دمرت وممتلكاتهم فقدت. وتوفر مساعدات **البرنامج** الدعم الإنساني للنازحين والمستوطنين الجدد لإعادة بناء المساكن وفلاحة الأرض.

٢٢- وخسر فقراء الحضر المتأثرون بالأزمة الاقتصادية مصادر دخلهم بسبب استمرار البطالة وارتفاع الأسعار والتضخم. وترتب على ذلك انخفاض استهلاكهم من الأغذية الأساسية، وتدنى المتحصل من السعرات الحرارية واستهلاك الأغذية الغنية بالبروتين والمغذيات الدقيقة الأساسية إلى مستوى يقل عن احتياجات الحد الأدنى، وترتبت على ذلك آثار سلبية على الصحة والنمو في الأجل البعيد. ويعتبر الأطفال أكثر تأثرا من غيرهم.

دور المعونة الغذائية

٢٣- سوف تسهم المعونة الغذائية في تحسين الأمن الغذائي واستقراره. وفى إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية سيغطى دعم الأغذية الاحتياجات العاجلة ويوفر شبكة أمان مؤقتة للأسر المحرومة من الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. وسوف يتيح تقديم الأغذية الأساسية المدعمة للأسر الفقيرة الفرصة لكي تزيد النسبة المئوية التي تنفقها من مواردها النقدية على الأغذية الغنية بالبروتين والمغذيات الدقيقة والتعليم والصحة والضرورات الأساسية. وستوفر الأغذية المقواة الموزعة بموجب برنامج التغذية الدعم التغذوي لصغار أطفال الأسر الفقيرة. ويتم توزيع سلال الأغذية على النازحين لأغراض إنسانية، أي في حالات إعادة التوطين، حيث توفر المعونة الغذائية الوقت والموارد اللازمين لمساعدة النازحين في إعادة بناء حياتهم.

٢٤- وتمشيا مع سياسة **البرنامج**، وكجزء من تنفيذ استراتيجية عملية سوق الرعاية الاجتماعية، سيولد المشروع بعض الأموال التي ستستعمل في تنفيذ أنشطة الدعم. ويشمل ذلك مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة في بناء الأصول

الإنتاجية المجتمعية وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب على الأنشطة المدرة للدخل، وتمويل تكاليف النقل والإمداد والتكاليف الإدارية للمنظمات غير الحكومية لممارسة أنشطة عملية سوق الرعاية الاجتماعية وشراء كميات إضافية من الأرز والأغذية المقواة بفول الصويا والمالت والمعادن (دلفيتا) ودعم برنامج التغذية. وسوف تحدد تفاصيل آليات الإجازة واستخدام الأموال في خطاب تفاهم يبرم مع الحكومة.

٢٥- وتعتبر المساندة الاستشارية التي يقدمها **البرنامج** للحكومة واستقطاب الدعم لها استثمارات طويلة الأجل في تنمية قدرتها على إدارة حالات الطوارئ وإقامة شبكة أمان للفقراء.

٢٦- ونظرا لأن معونة **البرنامج** الغذائية توجه إلى ذوى القوة الشرائية المحدودة، فليس من المتوقع أن تؤثر سلبا على الأسواق المحلية. وفى الفترة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ كانت المعونة الغذائية تعادل أقل من خمسة في المائة من واردات الحبوب، وهو ما لا يمثل أي مخاطر تثبط النشاط التجاري أو الإنتاج المحلى.

نهج البرنامج

٢٧- سوف تقتصر مساعدة **البرنامج** للفقراء في المناطق الحضرية على جاكارتا وضاحيتيها جابوتبيك وسورابايا وهما المدينتان الرئيسيتان في جاوة حيث يتركز أشد فقراء الحضر حرمانا من الأمن الغذائي. وسوف يحدد **البرنامج** أكثر الأحياء فقرا والمستوطنات غير القانونية المستبعدة من برنامج الحكومة، واختيار الأسر فرادى على أساس إجراء مسح عن كل أسرة على حدة. وتبين الفقرة ٥١ معايير الاختيار. وسوف يتم بحث مستوى الدخل الأسرى دوريا من أجل استبعاد المستفيدين الذين ارتفعت دخولهم. وستتولى المنظمات غير الحكومية، بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية الممثلة في لجان المعونة الغذائية، المسؤولية عن اختيار المستفيدين وتوزيع الأغذية. ومن المتوقع أن تشكل النساء ٦٠-٧٠ في المائة من أعضاء لجان المعونة الغذائية ومعظم متلقي هذه المعونة وفقا للمتبع في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش الجاري تنفيذها. وسوف يشمل برنامج التغذية كل الأسر المستفيدة من عملية سوق الرعاية الاجتماعية التي لديها أطفال يقل عمرهم عن سنتين أو أطفال يعانون من سوء التغذية ويقل عمرهم عن خمس سنوات. وستتولى المنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمعات المحلية، لاسيما النساء، تنفيذ برنامج التنمية المجتمعية في المنطقة المشمولة بعملية سوق الرعاية الاجتماعية/برنامج التغذية.

٢٨- وستقدم المساعدة إلى النازحين على أساس مدى خطورة الأوضاع وقدرة الحكومة على تقديم المساعدة. وسوف يراعى **البرنامج** على وجه الخصوص مسائل الأمن، ومدى توافر شركاء التنفيذ، ومدى بعد المكان المستهدف، والحساسيات الدينية، وقدرة السلطات الإقليمية على الاستجابة السريعة. وسيعطى **البرنامج** الأولوية لإعادة التوطين وسيدعم قدرة الحكومة على الاستجابة لحالات الطوارئ بتوفير المساندة بالخبراء لفترات قصيرة الأجل.

تقدير المخاطر

٢٩- تم تحديد ثلاث مخاطر رئيسية لا يستطيع **البرنامج** أن يؤثر في أي منها. غير أنه يمكن تخفيف آثار المخاطرتين الأوليين على النحو التالي:

- **يمكن أن يتصاعد الصراع الجاري**، وسيؤدى ذلك إلى زيادة عدد النازحين. ونظرا لمحدودية قدرة الحكومة على الاستجابة السريعة لمثل هذا التصعيد فمن المتوقع أن تشمل مساعدات **البرنامج** عددا من المستفيدين أكبر مما هو مقرر حاليا. ولمواجهة ذلك سيكون **البرنامج** مستعدا للتوسع السريع في أنشطته في إطار العملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش وحشد موارد إضافية بتعديل بنود الميزانية أو تنفيذ عملية طوارئ جديدة.

- **يمكن أن تقل الموارد.** قد يقل الاهتمام العالمي بإندونيسيا بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ما قد يؤدي إلى تراجع في الموارد المتاحة. ويمكن، من خلال مبادرات استقطاب الدعم على مختلف المستويات والتنسيق الوثيق مع الجهات المانحة الأخرى، تخفيف حدة هذه المخاطر.

- **ويمكن للتحول في السياسات أن يخلق بيئة غير مواتية.** فقد تعاقبت على إندونيسيا أربع حكومات خلال السنوات الأربع الماضية، ويمكن أن يحدث تغير سريع وعميق في المناخ السياسي، ومن شأن التحول المفاجئ في السياسات العامة أن يخلق بيئة غير مواتية لعمليات **البرنامج**.

الغايات والأهداف

٣٠- إن الهدف من مساعدات **البرنامج** هو الإسهام في تحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني بالحيلولة دون حدوث نكسات تغذوية وتآكل في الأصول الإنتاجية للفقراء. والغايات من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هي:

- سد الفجوة الغذائية الحرجة لفقراء الحضر المحرومين من الأمن الغذائي في جابوتبيك، وسورابايا، وللنازحين والعائدين الذين لم تشملهم برامج الحكومة؛

- الإسهام في خفض معدل سوء التغذية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٢٤ شهرا في جابوتبيك، وسورابايا؛

- الإسهام في خلق الأصول الإنتاجية المجتمعية من خلال برنامج التنمية المجتمعية وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب؛

- تدعيم قدرة المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية على الاستجابة للطوارئ، وتحسين سياسات الأمن الغذائي وبرامج المساعدات الغذائية.

خطة التنفيذ

اختيار الأنشطة

٣١- جاءت أنشطة **البرنامج** المقترحة نتيجة للاستعراض الذي أجرته الإدارة والمشاورات المستفيضة مع الجهات المانحة والحكومة. وسيقدم **البرنامج** مساعداته لدعم الأشخاص الضعفاء الذين استبعدوا من برامج الحكومة. وتهدف مساعدة النازحين إلى تكملة جهود الحكومة في تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين وإعادة توطينهم.

٣٢- وستساعد عملية سوق الرعاية الاجتماعية فقراء الحضر المستوطنين بصورة غير قانونية وبدون بطاقات هوية، مما تسبب في استبعادهم من عمليات السوق الخاصة. وسوف تختار المناطق المستهدفة في ضوء عمليات المسح الأسرية. وسيحصل جميع الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٢٤ شهرا وأمهاتهم في أشد المناطق الحضرية فقرا في الأقسام الأربعين التي تدعمها منظمة اليونيسيف على مساعدات برنامج التغذية.

٣٣- وسيقوم اختيار أنشطة برنامج التنمية المجتمعية على أساس الاحتياجات المجتمعية، لاسيما احتياجات النساء. وقد يشمل إنشاء الأصول الإنتاجية المجتمعية إنشاء المدارس الأولية والمراكز الصحية والإمداد بمياه الشرب. كما ستعقد دورات تدريبية على الأنشطة المدرة للدخل حسب الحاجة.

٣٤- وستشكل عمليات مسح الفقر وتقدير هشاشة الأوضاع الأساس الذي يقوم عليه توجيه الأنشطة نحو المستفيدين. وسترصد آخر المؤشرات الرئيسية، مثل العمالة وبيانات قصور الوزن ومعدل نقص المغذيات الدقيقة، عن كثب بغرض تحسين عملية التوجيه أو تعديلها.

المستفيدون وسلة الأغذية

٣٥- ستشمل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٢,١ مليون مستفيد، تشكل النساء ٥٥ في المائة منهم. وفيما يلي عدد المستفيدين بحسب الأنشطة: عملية سوق الرعاية الاجتماعية: ١,٥ مليون مستفيد؛ النازحون: ٣٠٠ ٠٠٠ مستفيد؛ برنامج التغذية: ٣٠٠ ٠٠٠ مستفيد. وتشكل النساء نحو ٨٠ في المائة من الذين سيحصلون على الأغذية في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

٣٦- وفي إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية، وعلى غرار عملية السوق الخاصة، يحق لكل أسرة مستفيدة (خمسة أشخاص في المتوسط) أن تحصل على ٢٠ كغم من الأرز شهريا مقسمة على دفعات أسبوعية بمعدل خمسة كيلو غرامات في الأسبوع بنصف أسعار السوق تقريبا. وتمثل هذه الكمية نحو ٤٠ في المائة من الاحتياجات الأسرية الشهرية من الأرز وتعادل تحويل دخل شهري يبلغ نحو ٢٠ ٠٠٠ روبية، أو ١٠ في المائة من الدخل الأسرى.

٣٧- ويشمل برنامج التغذية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ٢٤ شهرا في المناطق المستهدفة والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ويعانون من قصور الوزن أو معرضون له. وسيحصل كل طفل على كيلوغرام شهريا من الأغذية المقواة (دلفيتا). وتتكون هذه الأغذية من فول الصويا والمالت المقوى بالفيتامينات والمعادن. وتلبى الحصة اليومية البالغ قدرها ٣٠ غراما جميع احتياجات الأطفال الصغار من المعادن والفيتامينات الضرورية.

٣٨- وتبلغ الحصة الأساسية للنازحين ٤٠٠ غرام من الأرز للفرد يوميا. وفى بعض الحالات سيحصل النازحون العائدون على حصص إضافية تبلغ ٦٠ غراما من البقول و ٣٠ غراما من الزيت للفرد يوميا. وسيحصل كل طفل تحت سن الخامسة ممن يعانون ن سوء التغذية على ٣٠ غراما من الأغذية المقواة يوميا. وسيحصل معظم النازحين من الحكومة على مساهمات نقدية كبدل طعام إضافي، ولكن هذه العملية قد تتعطل أو لا تنتظم.

⇦ *اعتبارات التمايز بين الجنسين*

٣٩- تشكل النساء معظم المتلقين المباشرين للأغذية من **البرنامج** لأنهن يمثلن ٩٠ في المائة من متلقي الأرز في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية و ٧٥ في المائة من النازحين المتلقين للمعونة. وستوجه أموال التنمية المجتمعية للنساء والأطفال الذين يشكلون أيضا جميع المستفيدين من برنامج التغذية.

٤٠- وستشكل النساء ٧٠ في المائة من أعضاء لجان المعونة الغذائية على مستوى القرى. وتتمتع لجان المعونة الغذائية بسلطة قوية في اتخاذ القرارات لأنها مسؤولة عن معاونة المنظمات غير الحكومية في تحديد المستفيدين ومساعدتهم. وتتولى النساء إدارة العديد من المنظمات غير الحكومية. وتولى **البرنامج** تدريب موظفي المنظمات غير الحكومية والموظفين الحكوميين المناظرين فيما يتعلق بقضايا الجنسين. وستجمع بيانات الرصد، بحسب الجنسين، كلما تيسر ذلك. وسوف تبين خطة العمل المتعلقة بالجنسين، وخطابات التفاهم بين **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية والحكومة، التزامات **البرنامج** تجاه النساء.

آلية إجازة الأنشطة

٤١- ستقوم المساعدات المقدمة للنازحين على أساس الاحتياجات التي تحددها المنظمات غير الحكومية والتي يتيقن **البرنامج** منها أو تحددها التقديرات التي تجريها الحكومة/**البرنامج**. وستقدم المساعدة في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية على أساس عمليات المسح الأسرى التي تجريها منظمة غير حكومية للتأكد من انطباق المعايير على المستفيدين. وستتم إجازة برامج التنمية المجتمعية بموجب الاستعراض الذي يجريه فريق العمل ولجنة التسيير في الحكومة/**البرنامج**. وسيشمل برنامج التغذية جميع الأطفال تحت سن السنتين والأطفال الذين يعاون من قصور الوزن تحت سن الخامسة وغيرهم من الأطفال المعرضين لهذه المخاطر.

الترتيبات المؤسسية واختيار الشركاء

٤٢- ستشكل الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي ومجلس التخطيط المركزي جهتي الاتصال بين **البرنامج** والحكومة. وستتولى لجنة التسيير مهام التنسيق بين السياسات وتوجيهها، كما ستتولى المسؤولية عن تقديم المساهمات الحكومية لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وستتولى وحدة إدارة المشروع في الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي تنسيق أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وستوفر الوكالة عددا كافيا من الموظفين لوحدة إدارة المشروع. وستولى الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية المسؤولية عن النقل والإمداد بالأغذية، بما في ذلك عملية التسليم والتخزين والنقل الداخلي للسلع الموردة من **البرنامج**. وسيشترك **البرنامج** والحكومة في اختيار المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي ستتولى المسؤولية عن عمليات التنفيذ على مستوى المجتمعات المحلية. وسيبرم **البرنامج** خطاب تفاهم مع كل من هذه المنظمات غير الحكومية تحدد التزامات كل طرف. وستوقع الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي على خطابات التفاهم بصفة شاهد. وستتولى المنظمات غير الحكومية تحديد المستفيدين وتوزيع الموارد ورصد استخدام الأغذية وتجميع مؤشرات الناتج والمحصلة لقياس النتائج.

٤٣- وستتولى وزارة الصحة توجيه سياسات برنامج التغذية، وستساعد في التنسيق مع السلطات المحلية. وستساعد منظمة اليونيسيف الشركاء المعنيين بالتنفيذ بتدعيم قدرتهم على تنفيذ أنشطة التوعية التغذوية ورصد تأثير برنامج التغذية. وستتولى وزارة تنسيق الرعاية السكانية والمجلس الوطني لتنسيق الإغاثة ووزارة الشؤون الاجتماعية توجيه السياسات وتنسيق شؤون النازحين.

٤٤- وسيتم التعاقد مع ٢٠ من ٢٥ منظمة غير حكومية أثبتت قدرتها على إدارة المشروعات في إطار العمليات الجارية للمشاركة في تنفيذ عملية سوق الرعاية الاجتماعية وبرنامج التغذية.

٤٥- وأجريت مشاورات مستفيضة مع ممثلي الحكومة و الجهات المانحة بشأن مستقبل **البرنامج** في إندونيسيا. ويعقد **البرنامج** اجتماعات كل أسبوعين مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لمناقشة قضايا المعونة الغذائية والمسائل ذات الصلة بها. وما برحت مشكلات افتقاد الأمن الغذائي في المدن والأزمات الإنسانية التي يتعرض لها النازحون تشكل اهتمامات مشتركة بين الجهات المانحة، التي ناشدت **البرنامج** مواصلة عملياته، وأكدت من جديد مساندتها له.

٤٦- وتخطط مساعدات **البرنامج** بالتنسيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية. ويسهم **البرنامج** في الحد من الفقر وتسوية الصراعات، وهما اثنتان من أربع قضايا أساسية حددها التقرير القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية في إندونيسيا.

عناصر البرنامج الرئيسية

⇦ *النازحون*

٤٧- وضع **البرنامج** والحكومة استراتيجية مشتركة وأرسيا القواعد المؤسسية للتعاون بين الوزارات والمؤسسات المعنية بمساعدة النازحين، بما في ذلك وزارة تنسيق الرعاية السكانية ووزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الوطني لتنسيق الإغاثة والحكومات الإقليمية.

٤٨- ستقدم مساعدة **البرنامج** للنازحين من ديارهم بسبب الصراعات الداخلية الاجتماعية أو السياسية في مالوكو وسولاويزى وكاليمانتان وجاوة الشرقية وتيمور الغربية وغيرها من المواقع الجديدة عند الاقتضاء. وسيحصل النازحون، الذين تتفاوت أعدادهم يوميا، على الأغذية خلال فترة النزوح، وسيحصل العائدون على المساعدات لمدة تتراوح بين ٣ و١٢ شهرا حتى يحل موعد المحصول التالي. ويمكن أيضا استعمال المعونة الغذائية في دعم عمليات الإعمار المجتمعية باتباع الأسلوب النمطي لتقديم الغذاء مقابل العمل بدلا من توزيع الأغذية مجانا. وسيدعم **البرنامج** إعادة لاجئ تيمور الشرقية إلى أراضيهم بتوفير مجموعات من الأغذية مثل تلك التي تقدم للنازحين. ولن يقدم **البرنامج** مساعدات غذائية للاجئين المقيمين في المخيمات وفقا للسياسة التي تتبعها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٩- سوف تتولى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المسؤولية عن توزيع حصص الأغذية التي ستحملها من أقرب مخازن تابعة للوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية. وسوف تغطى الحكومة التكاليف التشغيلية للوكالة مثل تكاليف النقل بين الجزر والتخزين في مخازن الوكالة، ولكن تكاليف النقل من هذه المخازن إلى مراكز التوزيع وغير ذلك من تكاليف المناولة والتوزيع في المخيمات فسوف تسدد من بند إعانة النقل البرى والتخزين والمناولة.

عملية سوق الرعاية الاجتماعية

٥٠- في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية سيحق لنحو ٣٠٠ ٠٠٠ أسرة في أشد أحياء جابوتيبك وسورابايا فقرا شراء ٥ كغم من الأرز أسبوعيا وحتى ٢٠ كغم في الشهر بالسعر المدعم وقدره ١ ٠٠٠ روبية للكيلو غرام، أي ما يعادل قرابة نصف السعر السائد في السوق في أغسطس/آب ٢٠٠١. وستتولى المنظمات غير الحكومية المحلية المسؤولية عن اختيار المستفيدين وتوزيع الأغذية. وقد أبرم **البرنامج**، في إطار العملية الجارية للإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٩٥، اتفاقيات مع ٢٠ منظمة غير حكومية بغرض استمرار التعاون بينها في إطار العملية الجديدة للإغاثة الممتدة والإنعاش.

٥١- وسيتم اختيار الأسر بناء على عمليات المسح المنتظمة التي تجريها المنظمات غير الحكومية بمساعدة من لجان المعونة الغذائية التي تمثل المستفيدين ورؤساء القرى، والأسر المؤهلة لذلك هي تلك التي ينطبق عليها أحد المعايير الخمسة الأولى التي تطبق في إطار عملية السوق الخاصة وهى:

- أن تكون الأسرة تحت خط الفقر وأن يكون كاسب الدخل الرئيسي من ضحايا عمليات التسريح الجماعي؛
- أن تعجز الأسرة عن توفير وجبتين في اليوم؛
- أن تعجز الأسرة عن توفير الأغذية الغنية بالبروتين مرة واحدة أسبوعيا؛
- أن تكون الأسرة غير قادرة على سداد رسوم المدارس الابتدائية؛
- أن تعجز الأسرة عن توفير تكاليف العلاج الطبي الأساسي أو الدواء المشخص للعلاج؛
- أن تكون الأسرة غير مشمولة بعملية السوق الخاصة ولكن ينطبق عليها أحد المعايير الواردة أعلاه.

٥٢- ستعطى الأفضلية، في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية، للأسر التي تعيلها النساء. وسيحصل المستفيدون على بطاقات حصص غذائية تحتوى على معلومات محددة عن الأسرة. وستتولى المنظمات غير الحكومية المسؤولية، بالإضافة إلى اختيار المستفيدين، عن نقل الأرز من مخازن الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية إلى مراكز التوزيع، وبيع الحصص للمستفيدين، وتحويل حصيلة البيع إلى حساب الأموال المتولدة، وإعداد التقارير.

مشروعات التنمية المجتمعية

٥٣- سوف يستعمل جزء بسيط من الأموال المتولدة من عملية سوق الرعاية الاجتماعية في تمويل مشروعات التنمية المجتمعية التي ستتولى المنظمات غير الحكومية المحلية تحديدها وتنفيذها بالتعاون مع المجتمعات المحلية ولجان المعونة الغذائية التي يتعين أن تشكل النساء ٧٠ في المائة من أعضائها. وسوف تنفذ مشروعات التنمية المجتمعية أساسا في المناطق الحضرية الفقيرة المشمولة بعملية سوق الرعاية الاجتماعية وبرنامج التغذية وذلك بهدف تكملتهما بتوفير الأصول الإنتاجية المجتمعية والتدريب على ممارسة الأنشطة المدرة للدخل. وستؤدى التلبية المتزامنة لاحتياجات مختلف أعضاء الأسر، مثل الاحتياجات الغذائية قصيرة الأجل ومتطلبات التغذية الخاصة للنساء والأطفال والتنمية طويلة الأجل، إلى تحسن الأمن الغذائي الأسرى بشكل ملموس.

٥٤- ويجب أن تلتزم اقتراحات مشروعات التنمية المجتمعية بالمعايير التالية:

- يجب أن تكون المشروعات مجدية لأعضاء المجتمعات المستفيدة، لاسيما النساء والأطفال؛
- يجب أن تكون مجدية تقنيا واقتصاديا؛
- يجب ألا تزيد تكلفتها الإدارية على ٨ في المائة من الميزانية؛
- يجب أن يكون لها أثر إنمائي على السكان المستفيدين؛
- يجب ألا تمثل ازدواجا أو تداخلا مع مشروعات المؤسسات الأخرى؛
- يجب أن يغطى المجتمع المحلى من ٥ إلى ١٠ في المائة من تكلفتها نقدا أو عينا.

برنامج التغذية

٥٥- سينفذ برنامج التغذية في أشد المناطق الحضرية فقرا في جابوتييك وسورابايا المشمولة بعملية سوق الرعاية الاجتماعية وفى ٤٠ قسما إداريا تنفذ فيها منظمة اليونيسيف برنامجها القطري[١]. ويستهدف برنامج التغذية الأطفال تحت سن سنتين وأمهاتهم. وسوف يتعاون **البرنامج**، في الأقسام الأربعين، مع منظمة اليونيسيف التي تفضل استعمال الغذاء المقوى (دلفينا) على الغذاء الخليط التقليدي (فيتاديل) الذي كان مستعملا من قبل. وتم التوقيع على مذكرة تفاهم تتضمن تفاصيل الترتيبات والمساهمات والأدوار والمسؤوليات.

٥٦- وسيشترى **البرنامج** الأغذية المقواة (دلفينا) المنتجة محليا وينقلها إلى مخازن المنظمات غير الحكومية في جابوتييك وسورابايا والى عواصم الأقسام الفرعية الأربعين. وسوف ينفذ برنامج التغذية في الأقسام الأربعين المشمولة ببرنامج اليونيسيف بالاعتماد على البنية الأساسية الصحية الحكومية. وستتولى المراكز الصحية في الأقسام الفرعية المسؤولية عن نقل الأغذية المقواة من عواصم الأقسام إلى المراكز الصحية القروية. وتتولى هذه المراكز، التي يديرها

(١) تشمل هذه الأقسام بعض أشد المقاطعات كثافة في السكان، وتضم قرابة نصف عدد سكان الريف وأقل قليلا من ثلثي فقراء الريف

متطوعون من حركات الرعاية الأسرية شبه الحكومية، تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية مثل رصد نمو الأطفال والتطعيم والتلقيح وتوفير مكملات فيتامين ألف للأطفال، كما ستتولى مهام توزيع الأغذية المقواة. وفي المناطق الحضرية الفقيرة سيتولى تنفيذ هذه المهام مراكز تغذوية تم إنشاؤها لتنفيذ برنامج التغذية وتتولى منظمات غير حكومية إدارتها.

٥٧- وستوزع الأغذية المقواة مجانا في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية إلى الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في الأسر شديدة الفقر وإلى أطفال النازحين. وسيدفع المستفيدون العاديون من عملية سوق الرعاية الاجتماعية والمستفيدون في المناطق المشمولة ببرنامج منظمة اليونيسيف أسعارا رمزية. وستقدم الخدمات التغذوية والصحية مجانا. وسيتولى الموظفون المعنيون بالتغذية في المنظمات غير الحكومية ومتطوعو حركات الرعاية الأسرية شبه الحكومية تنظيم فصول التوعية التغذوية وإجراء البيانات العملية لطهي الطعام، كما سيتولون رصد نمو الأطفال شهريا. وستزود المراكز القروية بالموازين وخرائط رصد النمو وأدوات تناول الطعام. وقد طور البرنامج المواد التعليمية والمناهج الدراسية لفصول التوعية التغذوية. ومن المستهدف تنظيم التدريب التقني والإداري لموظفي المنظمات غير الحكومية المعنية.

٥٨- وسيغطى **البرنامج** تكاليف المنظمات غير الحكومية المتعلقة ببرنامج التغذية بمعدل ٠٠٠ ٨ روبية شهريا للمستفيد. أما في الأقسام الأربعين المشمولة ببرنامج منظمة اليونيسيف فسوف تغطى تكاليف المراكز الصحية بالأقسام الفرعية والمتعلقة ببرنامج التغذية من ميزانية الأقسام بدعم من منظمة اليونيسيف. ويجرى إعداد مسح تغذوى لتوفير البيانات التغذوية الأساسية لقياس الأثر الذي يحققه برنامج التغذية.

استقطاب الدعم وبناء القدرات

٥٩- سيواصل **البرنامج** حشد التأييد دفاعا عن الفقراء الجوعى وضمان التعبير عن اهتماماتهم الغذائية لدى وضع الخطط الوطنية. وسيواصل **البرنامج**، بالتعاون مع الحكومة والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسيف، إبراز دور المساعدات الغذائية في التعامل مع هشاشة الأوضاع الأسرية وسوء حالة الأمن الغذائي واستراتيجية التصدي. وسوف يستخدم **البرنامج** تقنيات تحليل هشاشة الوضاع ووضع خرائطها من أجل تحديد المعرضين للمخاطر وتعميق الوعي بأوضاعهم.

٦٠- سيوفر **البرنامج** الخبرة التقنية لتدعيم استعداد الحكومة وقدرتها على مواجهة الطوارئ والتنسيق بين الأجهزة المركزية والإقليمية للإمداد بالأغذية. ومن المتوقع أن يؤدى تحسين أدوات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها إلى تحسين توجيه الحكومة لموارد الأغذية وتحقيق الفعالية التكاليفية للمساعدات الغذائية.

بناء القدرات

٦١- عقد **البرنامج** حلقات عمل تدريبية ووفر الخبرة لموظفي الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بغرض تدعيم القدرات المؤسسية في إدارة المعونة الغذائية ووضع خططها. ومن المستهدف تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للدوائر الحكومية المسؤولة عن وضع خطط الطوارئ وإدارتها. وينسق **البرنامج** أنشطته مع البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة الشريكة والجهات المانحة، ويشجع على تدفق المعلومات الخاصة بقضايا الأمن الغذائي. وسوف تكثف هذه الجهود في المرحلة الجديدة.

النقل والإمداد

٦٢- يستورد **البرنامج** الأرز الأبيض طويل الحبة بما يتفق والمعايير الوطنية، مع السماح بنسبة من الأرز المكسور لا تتعدى ١٥ في المائة. والميناءان المتوقعان لتسلم الشحنة الأولى من الحبوب هما جاكارتا وسورابايا. وستتولى الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية المسؤولية، بالنيابة عن الحكومة، عن النقل والإمداد بالأغذية، بما في ذلك التخليص الجمركي وسرعة التفريغ والنقل إلى المخازن وإدارة عمليات التخزين والرقابة على المخزون. وستنقل الوكالة كميات الحبوب المطلوبة من **البرنامج** إلى أقرب مخازن رئيسية وفرعية لمواقع المشروع. وسوف تتحمل الحكومة تكاليف خدمات التخليص الجمركي والتفريغ والنقل إلى المخازن في المقاطعات. وسيخلط الأرز الذي يستورده **البرنامج** بالأرز المنتج محليا. وستتاح نفس الكميات بنفس النوعية لمخازن الأقسام الأقرب إلى المواقع التي يستخدمها **البرنامج** في التوزيع بناء على طلبه. غير أنه فيما يتعلق بعملية سوق الرعاية الاجتماعية فإن **البرنامج** يعتزم أن يستخدم، بقدر الإمكان، الأرز الذي يستورده، وسيطلب من الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية أن تتولى الإمداد بالأرز المقدم من **البرنامج** على مستوى الأقسام والأقسام الفرعية. وسترسل البقول والزيوت الموردة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش إلى الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بالسلع الثانوية فإن دور الوكالة يكمن في تيسير الاستيراد والتخليص الجمركي. وسيتولى **البرنامج** والوكالة مطابقة الإيصالات والتخليصات كل ثلاثة أشهر في ضوء بوالص الشحن وتقارير المراقبين وطلبات الإفراج المقدمة من **البرنامج** وإيصالات أو مستندات الإفراج من المخزون مثل شهادات التحميل. وسيقوم موظفو **البرنامج** بزيارات منتظمة إلى مخازن الوكالة لفحص نوعية مخزونات **البرنامج** ومراقبة نوعية الأرز المقدم إلى شركاء التنفيذ. وسيسعى **البرنامج** إلى الاستعانة بخدمات وكالة إشرافية متخصصة للتيقن من دقة معدات القياس في المخازن ونوعية المخزون وحالة سلع **البرنامج**.

٦٣- وتشترى الأغذية المقواة محليا وتورد إلى مخازن الشركاء التنفيذيين في جابوتيبك وسورابايا والى عواصم الأقسام الفرعية في الأقسام الأربعين المشمولة ببرنامج منظمة اليونيسيف.

٦٤- وأكدت الحكومة التزامها بتغطية تكاليف الاستلام والمناولة والنقل الداخلي لسلع **البرنامج** إلى مخازن الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية وتغطية تكاليف الموظفين والمعاونة الإدارية. وتم رصد قرابة ٢,٥ مليون دولار في الميزانية لهذا الغرض للسنة المالية ٢٠٠٢ كما وعدت الحكومة باعتماد مبلغ مماثل لعام ٢٠٠٣. وسيغطى **البرنامج** تكاليف النقل الداخلي وتخزين ومناولة المساعدات الغذائية المقدمة إلى النازحين. وتيسيرا لعمليات البرمجة واجتذابا للجهات المانحة سوف تحتسب عمليات النقل الداخلي والتخزين والمناولة على أساس عدد الأطنان المسلمة وليس على أساس مخصصات اللاجئين. وتقدر تكاليف تخزين ومناولة السلع المقدمة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بنحو ٢٣ دولارا للطن المتري. وسيتولى **البرنامج** توفير إعانات الدعم وتقديمها إلى المنظمات غير الحكومية على أساس استعراض التكاليف. وسيتم الاحتفاظ بحصيلة بيع الأرز بأسعار مدعمة بموجب عملية سوق الرعاية الاجتماعية في حساب منفصل يتولى **البرنامج** إدارته. ويتخذ قرار استخدام هذا الحساب بالمشاركة بين **البرنامج** واللجنة التيسيرية التي يرأسها المجلس الوطني لتنسيق الإغاثة. وسيستخدم جزء من هذه الأموال لتغطية التكاليف المقدرة للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ عملية سوق الرعاية الاجتماعية (٢٠٠ روبية/ كغم) وبرنامج التغذية (٠٠٠ ٨ روبية للمستفيد).

الرصد والتقييم

٦٥- وضع المكتب القطري المبادئ التوجيهية التشغيلية لجميع الأنشطة متضمنة معلومات تفصيلية عن إجراءات التنفيذ، ومعايير اختيار المستفيدين، ومعايير اختيار المنظمات غير الحكومية، ودور ومسؤوليات وكالات مثل الحكومة

والبرنامج والمنظمات غير الحكومية، ومؤشرات الرصد، والإجراءات ونماذج وضع التقارير. وسيقضي موظفو **البرنامج** ٦٠ في المائة من وقت العمل في توفير التدريب أثناء العمل ومراقبة عمل موظفي المنظمات غير الحكومية وأقرانهم من موظفي الحكومة. وستتم زيارة معظم مناطق المشروع مرة كل ستة أشهر على الأقل. وسيتم رصد أداء المنظمات غير الحكومية ذات سجل الأداء السيئ عن كثب. وسوف تستخدم المعلومات المجمعة من هذه الزيارات لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات.

٦٦- وسيرصد **البرنامج** الأحوال المعيشية الأسرية بإجراء عمليات مسح تمولها الصناديق الهولندية لتحسين النوعية لبيان الأثر الذي تحققه أنشطة **البرنامج** بتقدير البيانات الاجتماعية الاقتصادية وأنماط استهلاك الأغذية والمعلومات التغذوية بغرض تحديد التغير الذي يحدث في أنماط الاستخدام والإنفاق والوضع التغذوي. وسوف يتم تبادل النتائج وتستعمل من أجل تدعيم التنفيذ وضمان قدر أكبر من المساءلة فيما يتعلق باستخدام موارد **البرنامج**. وسوف يواصل **البرنامج** إدارة الأموال المتولدة.

٦٧- يجرى في منطقة المشروع تجميع البيانات الأساسية الاجتماعية الاقتصادية والتغذوية. وتم إعداد قوائم المراجعة ونماذج إعداد التقارير، وسوف يجرى تحديثها عند الضرورة. وسيتولى موظفو **البرنامج** جمع بيانات مصنفة بحسب الجنسين عن المستفيدين وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة بالمشروع. وسيتم إعداد تقارير أسبوعية عن توزيع الأرز في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية مع إعداد تقارير شهرية عن الأنشطة الأخرى.

التدابير الأمنية

٦٨- لا يوجد حاليا ما يدعو إلى القلق من ناحية الأمن في جاكارتا أو سورابايا **(المرحلة الأولى)**. غير أن أعمال العنف السياسي والأمني الخطيرة مستمرة في نوسا تانغارا تيمور وتيمور الغربية ومالوكو وإيريان جايا وكاليمانتان. وقد قامت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بإجلاء موظفيها في حالات عديدة من آشيه ومالوكو ونوسا تنغارا تيمور. ويحتفظ **البرنامج** بعدد رمزي من الموظفين في كوبانغ/ تيمور الغربية **(المرحلة الرابعة)**. وسوف تلتزم عملية تعيين موظفي **البرنامج** أو زياراتهم في الأماكن غير الآمنة التزاما صارما بالسياسات الأمنية للأمم المتحدة. ويجرى رصد ومتابعة مستويات الأمن بانتظام.

استراتيجية إنهاء المعونة

٦٩- استعرض **البرنامج** الاحتمالات الاجتماعية الاقتصادية في إندونيسيا وأعد استراتيجية لإنهاء المعونة المقدمة لها. وفي ظل أسوأ التصورات قد يتأخر انتعاش إندونيسيا لعقد أو أكثر، وقد تؤدى التوترات الاجتماعية الإقليمية إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد النازحين. وتواجه الحكومة ضغوطا هائلة على الميزانية مما قد يعجزها عن تلبية احتياجات عدد متزايد من الفقراء الجائعين. لذلك ستكون هناك حاجة إلى مساعدات **البرنامج** لعدة سنوات قادمة مع تركيز الموارد على النازحين والمقيمين في المناطق الحضرية الفقيرة وضحايا الكوارث.

٧٠- غير أن أكثر التصورات احتمالا هو أن يبدأ الانتعاش في السنوات القليلة القادمة، مما يؤدى إلى خفض كبير في عدد الأسر المحرومة من الأمن الغذائي. وسوف تخمد الصراعات الاجتماعية والإثنية وتتحرر الموارد الحكومية وتتاح لاستخدامها في الإصلاحات المالية والاستثمار في البنية الأساسية. وفي إطار هذا التصور سوف يتعين على **البرنامج** أن يستمر في مساعداته لإندونيسيا لمدة سنتين أو ثلاث سنوات أخرى، وبعدها توجه الحكومة المساعدات الغذائية إلى

المحتاجين. وتقوم استراتيجية **البرنامج** الحالية على أساس استمرار أنشطته لمدة ١٨ شهرا من يونيو/ حزيران ٢٠٠٢، ويرتهن تمديد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش باستعراض الوضع في أوائل عام ٢٠٠٣.

آليات الطوارئ

٧١- رصدت الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في ميزانيتها الوطنية القادمة التى تبدأ في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢ التمويل اللازم لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وسوف يتم تمديد الاتفاقية المبرمة بين **البرنامج** والوكالة لضمان توفير التمويل للعملية الجديدة للوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية من أجل صرف ونقل ما يصل إلى ٢٠ ٠٠٠ طن من الأرز من المشروع لمواجهة الأزمات. وسيضمن تمويل **البرنامج** لعمليات النقل البرى والتخزين والمناولة أن تنقل المنظمات غير الحكومية الأرز من مخازن الوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية من اجل التوزيع الفوري على السكان النازحين.

٧٢- وأعد **البرنامج** خطة لمواجهة الطوارئ في آشيه، ويعتزم إعداد خطط مماثلة للمناطق الأخرى المعرضة للمشكلات، بما ذلك إيريان جايا، متضمنة توقعات السلع الغذائية والموظفين وغير ذلك من جوانب الدعم. وضمانا لسرعة صرف الأموال من أجل النازحين سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع المجلس الوطني لتنسيق الإغاثة ووزارة الشؤون الاجتماعية والوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي والوكالة الوطنية للنقل والإمداد بالأغذية وغير ذلك من الجهات المعنية ضمانا لسرعة الاستجابة للمتطلبات الجديدة.

الميزانية المقترحة والمتطلبات من المدخلات

الاحتياجات من المعونة الغذائية

٧٣- يستعرض الجدول التالي احتياجات المشروع من السلع:

الاحتياجات من المعونة الغذائية بحسب النشاط
(طن متري)

النشاط	الأرز[١]	الأغذية المقواة[٢]	البقول	الزيوت
عملية سوق الرعاية الاجتماعية	١٠٨ ٠٠٠			
النازحون	٦٤ ٨٠٠	٥٤٠	٢ ٩٢٠	١ ٤٦٠
برنامج التغذية		٢ ٧٠٠		
المجموع	١٧٢ ٨٠٠	٣ ٢٤٠	٢ ٩٢٠	١ ٤٦٠

(١) ويمكن الاستعاضة عن الأرز بالقمح بمعدل ٢:١ تقريبا.

(٢) ستشترى الأغذية المقواة من الأموال المحققة من عملية سوق الرعاية الاجتماعية الخاصة.

الموظفون

٧٤- سيوفر **البرنامج** موظفين دوليين مقيمين وخبراء استشاريين وموظفين وطنيين لإدارة ورصد عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وتقديم المشورة للحكومة بشأن مساعدات **البرنامج**. وسيحتفظ **البرنامج** بمكتبه الرئيسي في جاكارتا وبالمكاتب الفرعية في سورابايا وكوبانغ وفى أماكن أخرى حسبما تتطلب العمليات.

٧٥- وتمشيا مع تركيز **البرنامج** على بناء القدرات سيقدم المشورة التقنية للحكومة في مجال مواجهة الكوارث وتخطيط عمليات الإغاثة والنقل والإمداد بالأغذية للنازحين.

٧٦- وستغطى تكاليف موظفي **البرنامج** وتكاليف الدعم الأخرى بخلاف التكاليف التي تمول من ميزانية دعم البرامج والإدارة (المدير القطري وموظفان وطنيان وثلاثة من موظفي الخدمات العامة) من تكاليف الدعم المباشر. وترد تفاصيل الاحتياجات من الموظفين تحت بند تكاليف الدعم المباشر في الملحقين.

البنود غير الغذائية

٧٧- ستمول البنود غير الغذائية المختلفة المطلوبة لعملية سوق الرعاية الاجتماعية وبرنامج التغذية، مثل الموازين وخرائط قياس النمو، من الأموال المحققة من عملية سوق الرعاية الاجتماعية ومن خلال منظمة اليونيسيف. وستورد احتياجات البنود غير الغذائية للنازحين واللاجئين من المصادر الخارجية. وفى حالة حدوث زيادة كبيرة في عدد النازحين سيتم الحصول على الدعم الإمدادي بمناشدة الجهات المعنية ومن خلال المخازن الإقليمية **للبرنامج** في كمبوديا.

المساعدة التقنية

٧٨- خصصت اعتمادات من الميزانية لدعم المساعدة التقنية اللازمة للمشروع.

اعتمادات الطوارئ

٧٩- رصدت اعتمادات في الميزانية لمواجهة الزيادة غير المتوقعة في تكاليف الموظفين أو النفقات الأخرى.

توصية المديرة التنفيذية

٨٠- توصى المديرة التنفيذية بأن يجيز المجلس التنفيذي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في حدود الميزانية المدرجة في الملحقين.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (طن)	متوسط التكلفة للطن (بالدولار)	القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف- تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
- الأرز	١٧٢ ٨٠٠	٢٠٥	٣٤ ٩٠٥ ٦٠٠
- البقول	٢ ٩٢٠	٤٦٠	١ ٣٤٣ ٢٠٠
- الزيت النباتي	١ ٤٦٠	٥٥٣	٨٠٧ ٣٨٠
مجموع السلع	١٧٧ ١٨٠	٢٠٩	٣٧ ٠٥٦ ١٨٠
النقل الخارجي		٥٥,١٥	٩ ٧٧٢ ١٦٠
النقل الداخلي			٤ ٠٧٥ ١٤٠
مجموع النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٢٣	٤ ٠٧٥ ١٤٠
تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى			٣٤٥ ٥٠٠
مجموع تكاليف التشغيل المباشرة			٥١ ٢٤٨ ٩٨٠
باء- تكاليف الدعم المباشر (للاطلاع على التفاصيل انظر الملحق الثاني)			
مجموع تكاليف الدعم المباشر			٤ ٩١٦ ٣٠٠
جيم- تكاليف الدعم غير المباشر (٧,٨ في المائة من تكاليف الدعم المباشر))			٤ ٣٨٠ ٨٩٢
مجموع تكاليف البرنامج			٦٠ ٥٤٦ ١٧٢

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولارات)	
الموظفون	
الموظفون المهنيون الدوليون	٢ ٦٩١ ٠٠٠
موظفو الخدمات العامة الدوليون	١٤٤ ٠٠٠
الموظفون المهنيون الوطنيون	٢٠٢ ٥٠٠
موظفو الخدمات العامة الوطنيون	٦٢٢ ٥٠٠
ساعات العمل الإضافي	٣ ٠٠٠
الحوافز (بدل مخاطر)	٣ ٠٠٠
الاستشاريون الدوليون	٩٠ ٠٠٠
الاستشاريون الوطنيون	١١٠ ٠٠٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٧٥ ٥٠٠
السفر في مهام رسمية	٢٣٠ ٠٠٠
تدريب الموظفين وترقية قدراتهم	٤٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٤ ٣١١ ٥٠٠**
المصروفات المكتبية والتكاليف المتكررة الأخرى	
إيجار المقار	٢٠٠ ٠٠٠
المرافق (عام)	١٠ ٨٠٠
الإمدادات المكتبية	٢٥ ٠٠٠
خدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات	٥٠ ٠٠٠
إصلاح المعدات وصيانتها	١٥ ٠٠٠
صيانة المركبات وتكاليف تشغيلها	٤٠ ٠٠٠
الضيافة	١ ٥٠٠
نفقات مكتبية أخرى	١٥٣ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٤٩٥ ٨٠٠**
تكاليف المعدات والتكاليف الثابتة	
الأثاث والأدوات والمعدات	١٩ ٠٠٠
المركبات	٧٢ ٠٠٠
معدات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات	١٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي	١٠٩ ٠٠٠
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٤ ٩١٦ ٣٠٠**

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - إندونيسيا ١٠٠٦٩ (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)

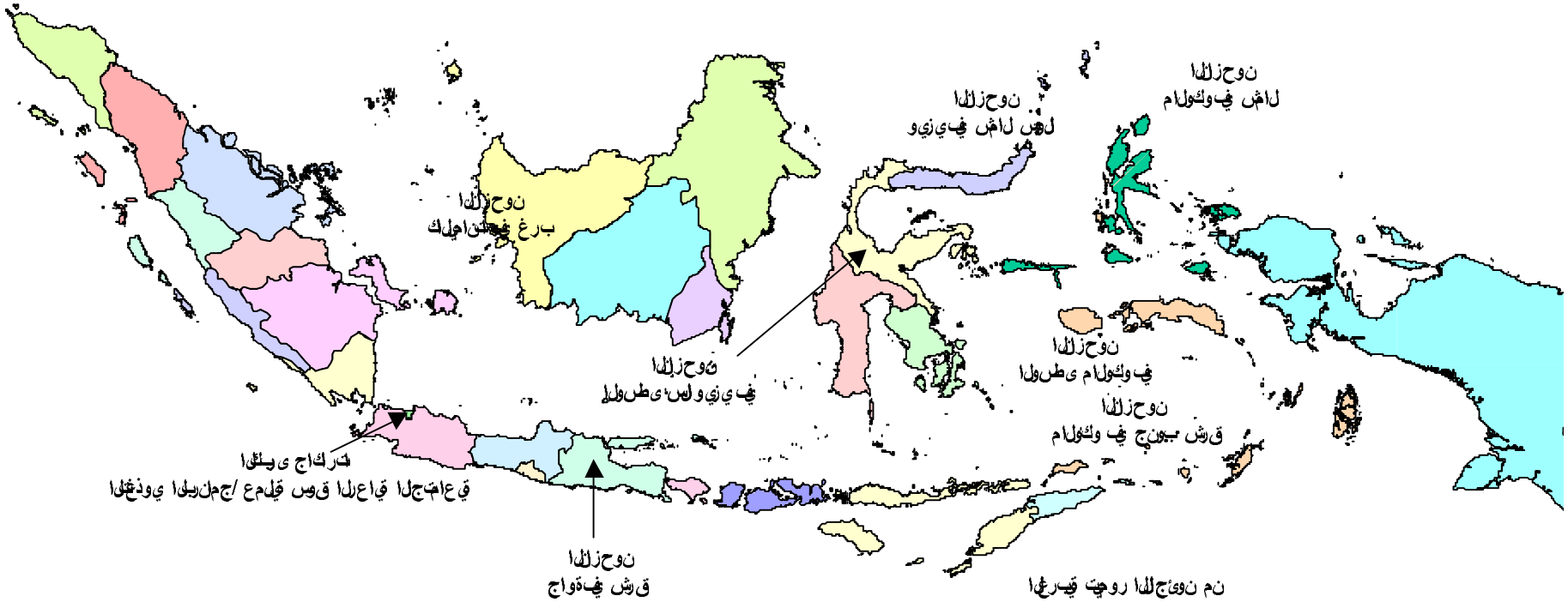

ملخص:

اللاجئون والنازحون : 300 000

الأرز المدعوم من عملية سوق الزراعة الاجتماعية : 1 500 000

الغذاء البرنامج : 300 000

المجموع : 2 100 000

الحدود المذكورة في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو أي إقليم أو فيما يتعلق بتعيين حدوده.

DPU\ ٥:٢٥ ٢٠٠٢ كانون الثاني ٢٢ /

EEB12002-2743A